

دراسات محكمة

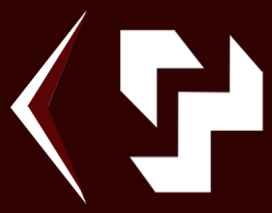
سمات السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى
بالمغرب: دراسة ميدانية

محمد باسك منار

أستاذ باحث في القانون العام والعلوم السياسية
بجامعة القاضي عياض/مراكش

All rights
reserved

جميع الحقوق
محفوظة



دراسة ميدانية

مقدمة:

تكتسي الطبقة الوسطى في المجتمعات المعاصرة أهمية بالغة ليس فقط بالنظر إلى وزنها الكمي في مقابل الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، ولكن لأنها تعتبر المحرك الرئيسي للتجارب الإنمائية الناجحة، والعمود الفقري للديمقراطية، ومحور التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي¹، إذ كلما اتسعت الطبقة الوسطى كلما تقلص الصراع بين الطبقات². والطبقة الوسطى متى لم تبق حبيسة مصالحها الخاصة يكون لها دور تاريخي فاعل في تقدم المجتمع، وقد أكدت التجربة الغربية إلى حد ما ذلك، فهي التي دفعت في اتجاه إقرار مقومات الحكم السليم، وإحلال سيادة القانون، وتوفير التعليم العام للجميع، وإنشاء الضمان الاجتماعي، كما لاحظ ذلك الباحث "ستيغلنز"³، وقد ساعدها على ذلك ما تملكه من إمكانيات للتأثير، بالنظر إلى ما يفترض أن تتمتع به من استقرار نفسي وحظوة اجتماعية ومستوى تعليمي وتأقلم مع طفرات الاتصال والتواصل. صحيح أن مفهوم الطبقة الوسطى اليوم أصبحت تكتنفه بعض الالتباسات وتحيط به بعض الإشكالات، لكن مع ذلك يبقى متداولاً بشكل كبير في الأوساط السياسية والأكاديمية⁴، وتبقى الطبقة الوسطى موضوعاً مغرباً للبحث ليس في العالم الغربي فقط، وإنما في عالمنا العربي أيضاً.

فحسب تقديرات تقرير "الإسكوا" الصادر سنة 2014، تشكل الطبقة الوسطى في العالم العربي 45 في المئة من مجموع السكان، وقد تقلصت إلى 37 في المئة بعدما عرفته بعض البلدان العربية، خاصة سوريا واليمن، من أزمات⁵. وقد شكلت الطبقة الوسطى في خمسة بلدان عربية هي الأردن، وتونس، ومصر، واليمن، والمغرب 79 في المئة من مجموع السكان في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة؛ وهي نسبة استقرت عليها هذه الطبقة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي⁶. لكن مع ذلك تبقى نسبة الطبقة الوسطى من مجموع السكان تختلف من بلد عربي إلى آخر، بل تختلف داخل البلد الواحد بالنظر إلى المعايير المستعملة في تحديدها. وحسب تقرير "الإسكوا" دائماً فإن أكثر من نصف أفراد الطبقة الوسطى في العالم العربي يولون أهمية للسياسة. وبالمقارنة

¹ - تقرير الطبقة الوسطى في البلدان العربية "قياسها ودورها في التغيير"، الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة سنة 2014، ص 14

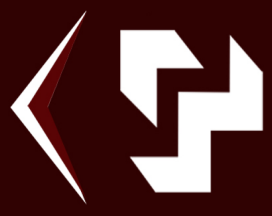
² - روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملوي ومرجعة سعود المولى، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير 2016)، ص 56

³ - تقرير الإسكوا، ص 21

⁴ - Laure BONNEVAL, Jérôme FOURQUET, Fabienne GOMANT, Portrait des classes moyennes , (France:La fondation pour l'innovation politique, 2011),p 7

⁵ -تقرير الإسكوا، 16،

⁶ -تقرير الإسكوا، 28



دراسة ميدانية

مع الطبقات الأخرى، سجلت الطبقة الوسطى أكبر عدد من الأفراد الذين أفادوا بأن السياسة مهمة في الحياة، وبأنهم يهتمون بالسياسة، ويصوتون في الانتخابات الوطنية. وبما أن الطبقة الوسطى هي أكبر فئة سكانية، فإن مشاركتها السياسية تكتسي أهمية بالغة⁷. لكن تم في السنوات الأخيرة تسجيل بعض التراجع في الاهتمام بالشأن السياسي في بعض البلدان العربية خاصة الأردن والعراق والمغرب⁸. في هذا السياق تأتي هذه الدراسة الميدانية لتبحث المشاركة السياسية لدى الطبقة الوسطى بالمغرب، وبالتحديد المشاركة الانتخابية من خلال التسجيل في اللوائح الانتخابية والتصويت وما يرتبط بهما من سلوك انتخابي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي:

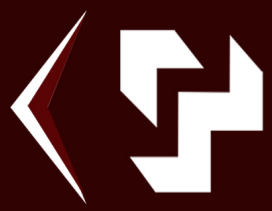
1- الإطار المنهجي للدراسة

2- عرض نتائج الدراسة وتحليلها

3- خلاصات واستنتاجات

⁷-تقرير الإسكوا، 98

⁸- تقرير الإسكوا، 98



دراسة ميدانية

1- الإطار المنهجي للدراسة

يبسط هذا المحور المحددات المنهجية للدراسة، والمتمثلة أساسا في أهدافها وإشكالياتها ومفاهيمها الأساسية ومنهجيتها وصعوباتها وحدودها.

1.1- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى الاقتراب من السمات الأساسية للسلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب. ويمكن تحديد الأهداف الفرعية لهذا الهدف العام فيما يلي:

أولا: معرفة الموقف المبدئي للطبقة الوسطى في المغرب من العملية الانتخابية باعتبارها آلية أساسية للمشاركة السياسية بغض النظر عن تطبيقها العملي، بمعنى هل هناك تقدير إيجابي على المستوى النظري للانتخابات، أم أن هناك تقدير سلبي يتجه إلى رفض الانتخابات في حد ذاتها، وليس فقط بسبب ما يشوبها من اختلالات على المستوى العملي.

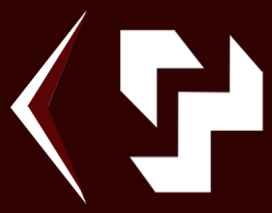
ثانيا: معرفة مدى مشاركة الطبقة الوسطى في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي عرفها المغرب بتاريخ 7 أكتوبر 2016، وتقتصر المشاركة حسب هذه الدراسة على عملية التصويت دون غيرها من العمليات المرتبطة بالانتخابات كالترشيح والمشاركة في الحملات الانتخابية وغير ذلك.

ثالثا: معرفة أسباب عدم مشاركة بعض أفراد الطبقة الوسطى في الانتخابات. هل هي مجرد أسباب إدارية وتقنية أم أسباب سياسية تتعلق بمصداقية العملية الانتخابية وفعاليتها وبالأحزاب السياسية التي هي أهم فاعل انتخابي؟

رابعا: معرفة مدى دعم أفراد الطبقة الوسطى لحزب العدالة والتنمية، الذي حصل على أول عدد للأصوات والمقاعد في الانتخابات التشريعية 2011 و2016، وأول عدد للأصوات في الانتخابات الجهوية والجماعية سنة 2015.

خامسا: معرفة الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاختيارات التصويتية للطبقة الوسطى بالمغرب.

سادسا: فهم تحولات اتجاهات التصويت لدى الطبقة الوسطى في السنوات الأخيرة، وبالتحديد من خلال الانتخابات التشريعية 2011 و2016، والانتخابات الجهوية والجماعية 2015.



دراسة ميدانية

2.1- إشكالية الدراسة وفرضياتها

عرف المغرب منذ أحداث الربيع العربي ثلاث محطات انتخابية (2011، 2015، 2016)، وقد طبع هذه الانتخابات مجموعة من المستجدات، سواء على مستوى مدخلاتها القانونية والتنظيمية، أو على مستوى مخرجاتها بما أفرزته من نتائج، وما كان لهذه النتائج من انعكاسات على المستوى الحزبي والمؤسسي بشكل عام. فإلى أي حد تؤمن الطبقة الوسطى على المستوى النظري بأهمية المشاركة الانتخابية؟ وما هو مستوى تصويتها؟ هل هو تصويت كثيف أم متوسط أم ضعيف؟ وما هي أسباب ذلك؟ وإذا كان حزب العدالة والتنمية هو الفائز بأول عدد الأصوات في المحطات الانتخابية الأخيرة فهل أسهمت الطبقة الوسطى في ذلك؟ وهل كان إسهامها من نفس الدرجة في المحطات الانتخابية الثلاث؟ وإذا كانت آخر انتخابات تشريعية عرفت تراجعاً ملحوظاً في نسبة المشاركة، فهل شمل التراجع بعض المنتمين للطبقة الوسطى الذين سبق لهم التصويت في الانتخابات السابقة؟ وهل مستوى تصويت الطبقة الوسطى هو نفسه في مختلف تلك المحطات الانتخابية، أم أنه يختلف من محطة انتخابية إلى أخرى؟ وهل يرتبط ذلك الاختلاف بالبعد الزمني أم بنوع الانتخابات؟ وهل تتعاطى الطبقة الوسطى مع الانتخابات الجماعية والجهوية بنفس كيفية التعاطي مع الانتخابات التشريعية؟

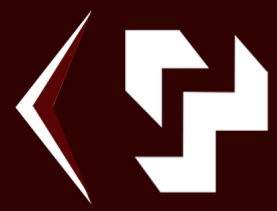
لمحاولة معالجة هذه التساؤلات تم الانطلاق من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: رغم أهمية الانتخابات من الناحية النظرية لدى الطبقة الوسطى هناك ضعف لدى هذه الأخيرة في الإقبال على التصويت بسبب ما تعرفه الانتخابات والفاعلون بها من اختلالات.

الفرضية الثانية: كلما ضعفت الأحزاب المنافسة كلما توجهت أصوات المصوتين من الطبقة الوسطى نحو حزب العدالة والتنمية.

الفرضية الثالثة: كلما تعلق الأمر بانتخابات تشريعية وليس محلية كلما كانت نسبة مشاركة الطبقة المتوسطة أكبر.

الفرضية الرابعة: الاستقرار النسبي في اتجاهات التصويت لدى الطبقة الوسطى يرتبط باستقرار المشهد الحزبي.



3.1- مفاهيم أساسية

تتحدد المفاهيم الأساسية للدراسة في ثلاثة هي: الطبقة الوسطى والانتخابات والسلوك الانتخابي.

أ- مفهوم الطبقة الوسطى: يُجمع أغلب الباحثين، سواء المشتغلين بعلم الاجتماع أو العلوم السياسية أو بعلم الاقتصاد، على صعوبة التحديد الدقيق لهذا المفهوم؛ وهي صعوبة مزدوجة تتعلق أولاً بتحديد مفهوم الطبقة الذي أصبح في العقود الأخيرة يُثير الكثير من الإشكالات والتساؤلات، بحيث "أصبح من المألوف اعتبار عدم وجود تعريف واحد صحيح لمفهوم الطبقة، أو أي مقياس عالمي صحيح له... ولكن يمكن اعتبار مفاهيم ومقاييس معينة ملائمة لتحليل قضايا وموضوعات معينة أكثر من غيرها"⁹، بل هناك من ذهب إلى نهاية ما يسمى بالطبقات الاجتماعية بعد تراجع الماركسية كمرجعية، وبعد التوسع المثير لأساليب فردنة الحياة¹⁰، وبسبب التغيرات في البنية المهنية، والزيادة في توظيف النساء، وعمق التحولات المجتمعية التي بدا معها أن مفهوم "الطبقة" أصبح زائداً على الحاجة¹¹. والوجه الثاني لتلك الصعوبة يرتبط بالصفات والمؤشرات التي تجعل من طبقة معينة وسطى وليست دنيا أو عليا. ولعل هذه الصعوبة المزدوجة هي التي تبرر الاختلافات الواضحة في تعريف الطبقة الوسطى. لكن عموماً إذا كان الاقتصاديون يميلون إلى تحديد الطبقة الوسطى من خلال مؤشرات الدخل والاستهلاك، كمثال على ذلك "بيردسال" الذي حدد الطبقة الوسطى على أنها مجموعة من الأفراد الذين يستهلكون ما يساوي 10 دولارات أمريكية في اليوم¹²، فإن علماء الاجتماع لا يقتصرون على تلك المؤشرات الاقتصادية وإنما يعتمدون مؤشرات اجتماعية من مثل التعليم ونوع العمل وحجم العائلة ونوع السكن. بتعبير آخر يمكن أن نميز بين تعريفين للطبقة المتوسطة؛ الأول يُحددها، انطلاقاً من منظور اقتصادي محض، في مجموعة الأفراد الذين يتراوح مستوى دخلهم وإنفاقهم بين عتبتين نقديتين بغض النظر عن خصائصهم الاجتماعية، والثاني، من منظور اجتماعي، ويتم من خلاله تحديد الطبقة الوسطى بالاستناد إلى مجموعة من الخصائص الاجتماعية، بغض النظر عن مستوى الدخل والإنفاق¹³.

ويبقى من أنسب التعريفات للطبقة الوسطى في العالم العربي التعريف الذي تبنته اللجنة الاقتصادية

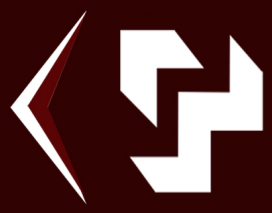
⁹ - روزماري كرومبتون، ص 40 .

¹⁰ - Yannick Lemel, Les classes sociales. (France :Presses universitaire de France ,2004) , p :116 ,117.

¹¹ - روزماري كرومبتون، ص 65.

¹² - تقرير الإسكوا، ص 24.

¹³ - تقرير الإسكوا، ص 24.



دراسة ميدانية

والاجتماعية لغربي آسيا في تقريرها الصادر سنة 2014 بعنوان: "الطبقة الوسطى في البلدان العربية، قياسها ودورها في التغيير"، بحيث ينتمي إلى الطبقة الوسطى كل من يستطيع تلبية كل حاجاته الأساسية، ويعمل في القطاعين العام والخاص النظاميين في فئة الوظائف المكتبية، التي يُطلق عليها وظائف "الياقات البيضاء"، وقد أكمل على الأقل المستوى الثانوي في التعليم¹⁴.

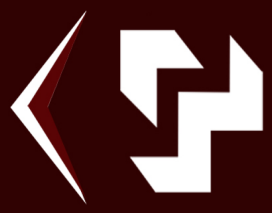
ستعتمد الدراسة هذا المفهوم العام للطبقة الوسطى، مع التأكيد على أهمية السياق الوطني في تحديد معدلات الأجر الدنيا والقصوى التي من شأنها التمكين من تلبية الحاجات الأساسية، وتمييز أفراد الطبقة الوسطى عن الفقراء والمعرضين للفقير من جهة، وعن الميسورين والأغنياء من جهة أخرى. وإلى جانب هذا المعيار الموضوعي في تعريف الطبقة الوسطى، والذي لا يمكن الادعاء بأنه خلص المفهوم من كل ما يعلق به من إثارة وغموض وجدل، سيتم في هذه الدراسة اعتماد المعيار الذاتي في تحديد الطبقة الوسطى، من خلال سؤال المستجوبين أنفسهم عن نوع الطبقة التي يقدرّون أنهم ينتمون إليها، مع العلم، وكما سبقت الإشارة، أن "الطبقة" تبقى مفهوما متعدد الوجوه، واستخدامها في الخطاب الأكاديمي يختلف تماما عن استخدامها في الخطاب اليومي، حيث تكون في هذا الأخير أقرب إلى مفهوم التمييز أو المكانة¹⁵.

والذي يُلاحظ في المغرب غياب تحديد رسمي واضح للطبقة الوسطى، فباستثناء بعض التقارير القليلة جدا، والتي لا تنشر في الغالب كاملة، لا نكاد نعثر على تعريف وتحديد دقيق للطبقة الوسطى، من تلك التقارير مثلا ما يتعلق بالبحث الوطني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007 حول مستويات المعيشة ومداخل الأسر، الذي حدد الطبقات المتوسطة في المغرب انطلاقا من معيار ذاتي، أي من سؤال المبحوثين عن مستوى تصنيف أسرهم، في الأسر التي تُصرح أنها في وضعية وسيطة بين الفقراء والفقراء نسبيا من جهة، والأغنياء والأغنياء نسبيا من جهة أخرى. وتُشكل الطبقات الوسطى انطلاقا من التعريف الذاتي 55.7 في المئة من مجموع السكان، بما يعادل 17 مليون نسمة؛ 10 ملايين بالوسط الحضري و7 ملايين بالوسط القروي. وبالنظر إلى مستوى الدخل تبني التقرير تعريفا واسعا للطبقة الوسطى، بعد أن سجل أنها غير متجانسة، وهي تتكون من ثلاثة فئات، فئة عليا وتشكل 28 في المئة من الأسر بدخل يفوق المعدل الوطني (5308 درهم)، وفئة سفلى وتشكل 30 في المئة من الأسر بدخل أقل من الوسيط الوطني (3500 درهم)، وفئة وسطى تشكل 42 في المئة من الأسر بدخل يتوسط المعدل الوطني للدخل والدخل الوسيط¹⁶. وقد أثارَت تلك التحديدات لدخل فئات الطبقة الوسطى انتقادات لأنها تبقى محدودة بالنظر إلى حجم الإنفاق، ولا تكفي لسد الحاجيات الأساسية، خاصة لدى الفئة

¹⁴ - الإسكوا، ص 16.

¹⁵ - روزماي كرومستون، 52.

¹⁶ - ملخص نتائج البحث الوطني لسنة 2007 حول مستويات المعيشة ومداخل الأسر، المندوبية السامية للتخطيط.



دراسة ميدانية

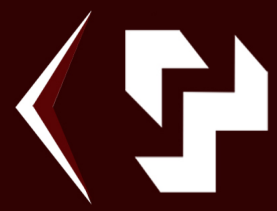
السفلى من الطبقة الوسطى.

ب- مفهوم الانتخاب: تعتبر الانتخابات الآلية الأساسية للمشاركة السياسية، فعن طريقها يتم اختيار القادة السياسيين وتحديد الاختيارات السياسية والحسم في القضايا المصيرية. فالانتخاب هو عملية الاختيار التي يمارسها الناخب من حين لآخر، وفق ما تقرره ضوابط دستورية وتشريعية معينة، وينصب هذا الاختيار غالبا على اختيار مرشحين يمثلون الناخبين في المؤسسات الدستورية، إما على الصعيد الوطني أو على الصعيد المحلي، كما يكون الانتخاب من أجل الحسم في بعض الاختيارات والقضايا. ولا يمكن الاختيار بدون حرية، لذلك تضمنت الكثير من المواثيق مجموعة من الشروط والمقومات التي ينبغي الانضباط إليها في الانتخابات؛ من ذلك مثلا تعدد الاختيارات، إذ لا يستقيم الحديث عن انتخابات في ظل وجود اختيار وحيد، وأيضا المساواة في وزن الأصوات وفي الفرص بين المترشحين، والالتزام بسرية التصويت لما يحققه ذلك من ابتعاد عن مختلف أنواع الضغط، وعدالة التمثيل من خلال تحويل الأصوات إلى ما يلائمها فعلا من مقاعد. وقد ازدادت أهمية الانتخابات مع التطور الذي عرفته الديمقراطية خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تجلّى ذلك أساسا في الربط بين الديمقراطية والانتخاب¹⁷، حيث حلت "الديمقراطية التمثيلية" محل "الديمقراطية المباشرة" في الفكر والواقع السياسي. ف"الديمقراطية المباشرة"، كما تحدث عنها فلاسفة اليونان، لا مكان فيها لأي نوع من التمثيل، وبالتالي لا حاجة إلى الانتخاب لممارستها. وقد استمر هذا الفهم للديمقراطية حتى مع فلاسفة الأنوار في القرن السابع عشر، فحين تحدث "جون جاك روسو" مثلا عن الديمقراطية، فهو لم يتحدث إلا عن "الديمقراطية المباشرة"، حيث يُسهم الشعب، صاحب السلطة، في ممارسة السلطة بنفسه مباشرة، ومن دون وسطاء يمثلونه. فالسيادة الشعبية، حسب "جون جاك روسو" دائما، تتعرض لنوع من الاستلاب إن فُوضت، لذلك تبقى في ملك الشعب، الذي يمارسها بصورة مباشرة، ولا ينتخب أحدا ليمارسها بدله¹⁸.

إلا أن تحولات الواقع فرضت تغييرات في الفكرة الديمقراطية. ففي الدول الحديثة أصبح اجتماع كل المواطنين في مجلس واحد لممارسة السلطة أمرا مستحيلا، كما أن انتفاء الرق في الوقت المعاصر جعل من الصعب جدا تكريس المواطنين لمعظم أوقاتهم لشؤون الدولة، وبذلك انتقلت الفكرة من "الديمقراطية المباشرة" إلى "الديمقراطية التمثيلية"، التي يكون فيها الشعب مصدر السلطة أو صاحبها، لكنه لا يستطيع أن يمارسها بنفسه،

¹⁷ - Yves Meny, « Politique comparée, les démocraties: Allemagne, Etats-Unis, France, Grande-Bretagne, Italie », Domat politique montchrestien, 3^{ème} édition, Paris, 1991, p: 161.

¹⁸ - Duverger, Maurice, Institutions politiques et droit constitutionnel. Paris, Presses Universitaires de France, 1980-1982 - 2 vol. p: 9



دراسة ميدانية

لذا فهو "يُفوض" ممارستها لممثلين ينتخبهم¹⁹. ومن هذا المنطلق سيحتل الانتخاب تدريجيا مكانة هامة في الديمقراطية، وبتحديد أدق في الديمقراطية الليبرالية²⁰، لتصبح الدولة الديمقراطية هي الدولة التي يختار فيها المحكومون حكامهم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة²¹، ولتصبح الشرعية الديمقراطية ذات ارتباط وثيق بالانتخاب، بحيث إذا كانت الفكرة الديمقراطية تتضمن أن الجماعة هي مصدر السلطة، وهي التي تمارسها بنفسها، أو تنتخب من ينوب عنها في ممارستها، فإن ذلك يعني أن سلطة الحكام لا تكون شرعية إلا إذا "خُولت" لهم من قبل المحكومين²². بل والأكثر من هذا، أصبحت تُعرف الديمقراطية بمبدأ الانتخاب، فجوزيف شومبيتر (Joseph Shumpeter) في عمله الكلاسيكي المعروف "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" يعرف الديمقراطية بأنها: "نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي من خلال الانتخابات التنافسية"²³.

و"الديمقراطية التمثيلية" بدورها خضعت لتطور هام، فبعد أن كان القابضون على السلطة في القرن الثامن عشر يستعملون انتخابات المجالس التشريعية، بشكل تحكيمي وطريقة صورية، لاستمرار تحكمهم بزمام السلطة، فإن القرن التاسع عشر شهد بالإضافة إلى نمو الفكرة الديمقراطية نمو شعور ديمقراطي، لينتقل الوعي السياسي الأوربي من ذلك الوعي التقليدي الذي يحدد انبثاق الدولة والسلطة من خارج المجتمع، وبعيدا عن إرادة الإنسان، إلى وعي حديث يؤكد ميلاد الدولة والسلطة من صلب المجتمع وباختيار الإنسان. وبعد أن كان الانتخاب مقيدا ببعض الشروط، كالأداء الضريبي أو شرط الكفاءة، وحكرا على شرائح سياسية واجتماعية معينة، أصبح شمول عموم المواطنين بحق الاقتراع، في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، ظاهرة سياسية لا تقاوم²⁴.

وبعد الحرب العالمية الثانية اتجه المجتمع الدولي نحو إقرار مجموعة من المبادئ، ليس فقط من أجل تعميم حق الانتخاب، ولكن أيضا من أجل تطبيقه بما يتناسب مع روح الديمقراطية، بما هي حرية ومساواة واعتراف بحق الاختلاف وتنافس سلمي، بل والأكثر من ذلك شهد العالم في العقود القليلة الماضية أشكالا متنوعة لمراقبة مدى تطبيق تلك المبادئ والمعايير. لكن يظهر إلى حدود اليوم أن آثار هذا التطور المرتبط بالديمقراطية والممارسة الانتخابية لا تزال جد ضعيفة في عالمنا العربي.

19 - منذر الشاوي، "الاقتراع السياسي"، (بغداد: منشورات العدالة، 2001)، ص: 16.

20 - عبد الكريم إبراهيم جاسم، "الديمقراطية الانتخابية"، الموقع الإلكتروني alsabaah، على الصفحة الإلكترونية:

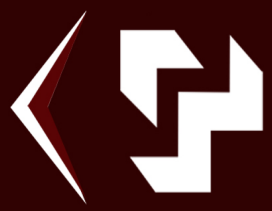
<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=75746>

21 - منذر الشاوي، "الاقتراع السياسي"، نفس المرجع السابق، الصفحة: 14.

22 - منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000)، ص: 19.

23 - عبد الكريم إبراهيم جاسم، "الديمقراطية التمثيلية"، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة الإلكترونية المشار إليها أعلاه.

24 - منذر الشاوي، "الاقتراع السياسي"، نفس المرجع السابق، الصفحة: 17.



دراسة ميدانية

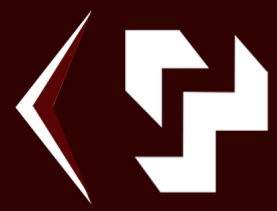
وقد عرف المغرب منذ سنة 1960 انتخابات محلية وتشريعية، لكنها كانت في الغالب مشوبة بالكثير من الاختلالات الجوهرية على مستوى نزاهتها وتنافسيتها، خاصة في عهد الملك الحسن الثاني، وابتداء من سنة 2002 تم إقرار مجموعة من التعديلات المرتبطة بالانتخابات من مثل الانتقال من نمط الاقتراع الفردي إلى الاقتراع اللائحي واستعمال ورقة تصويت واحدة بدل الاختيار من أوراق متعددة والسماح للمجتمع المدني بملاحظة الانتخابات، لكن ظهر أن تلك التعديلات رغم أهميتها في بعض الجوانب لم تقطع مع ما كانت تعرفه الانتخابات اختلالات، واتضح ذلك بشكل جلي في الانتخابات التشريعية 2007 والانتخابات الجماعية 2009، وكان من أبرز تلك الاختلالات الفساد الانتخابي وضعف المشاركة. وبعد الاحتجاجات التي عرفها المغرب على إثر ما سمي بالربيع العربي تم ضخ مجموعة من التعديلات في الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات في اتجاه السماح بنوع من الانفتاح الانتخابي، لكن تأكد مرة أخرى أنه انفتاح مراقب ومؤقت، بالنظر إلى حالة الانسداد السياسي التي عرفها المغرب بعد تعيين الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيسا للحكومة على إثر الانتخابات التشريعية²⁵، التي أجريت بتاريخ 7 أكتوبر 2016.

ت- السلوك الانتخابي: لقد أصبح المقرب السلوكي، من أهم المقتربات المستعملة في الدراسات السياسية والاجتماعية بصفة عامة، لأنه لا يمكن فهم ما يرتبط بالحكم والسلطة والقرار السياسي لدى الإنسان بمعزل عن تصرفاته ومواقفه العملية التي تحدها في المقام الأول مشاعره وأفكاره وقيمه. لذلك تم الانتقال من التركيز على وصف المؤسسات السياسية والدستورية وما يرتبط بها من قوانين وتنظيمات واختصاصات إلى التركيز على ما تتضمنه هذه المؤسسات، وما يحيط بها من أفعال وعمليات وأنماط للسلوك، دون أن ينفي ذلك أهمية الجوانب القانونية والتنظيمية.

ومن داخل دراسات العلوم الاجتماعية والسياسية المهتمة بالسلوك السياسي ظهرت دراسات خاصة بالسلوك الانتخابي، بل أصبح هناك علم يسمى بـ"علم السلوك الانتخابي". ويقصد بالسلوك الانتخابي بشكل عام مختلف التصرفات أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بظروف نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو بيئية أو غير ذلك.

وهناك عدة نماذج لتحليل وتفسير السلوك الانتخابي، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

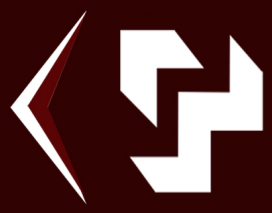
²⁵ - بعد الانتخابات التشريعية بتاريخ 7 أكتوبر 2016 عين الملك السيد عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، رئيسا للحكومة، لكن بعض الأحزاب السياسية في مقدمتها التجمع الوطني للأحرار رفضت التحالف من أجل تشكيل الحكومة، واشترطت بعض الاشتراطات، مما نتج عنه حالة من الانسداد السياسي دامت لحوالي 7 أشهر، انتهت بإعفاء السيد بنكيران من رئاسة الحكومة وتعيينه بالسيد سعد الدين العثماني من نفس الحزب.



دراسة ميدانية

نماذج تفسير السلوك الانتخابي

من أبرز من استعمل النموذج	مضمون النموذج	نموذج تفسير السلوك الانتخابي
Franois Gogel "فرونسوا فوجيل" في كتابه "التواريخ الانتخابية" "Chroniques Electorales"	السلوك الانتخابي يتأثر بالعناصر الجغرافية، ويتنوع بنوع الجغرافيا، فيكون مثلا السلوك الانتخابي لسكان الجبال مختلف عن سلوك سكان السهول	التفسير الجغرافي
Paul lazarsfeld "بول لازرسفلد" في كتابه: "اختيار الشعب. كيف ينظم الناخب عقله أثناء الحملة الرئاسية" "The people's Choice. How the voter makes up his mind in a presidential campaing"	السلوك الانتخابي محدد بالمكانة الاجتماعية والوضع الاقتصادي للناخب	التفسير الاجتماعي والاقتصادي
Campbell "كامبل"، Convers "كونفرس" Miller "ميلر"، Stokes "ستوكز" في كتابهم: الناخب الأمريكي "The American voter"	السلوك الانتخابي يتأثر بميولات نفسية وعادات تكرسها التنشئة الاجتماعية	التفسير النفسي
Antony "انتوني داونز" Downs في كتابه: النظرية الاقتصادية	السلوك الانتخابي يكون على أساس حساب الناخب للربح والخسارة في	التفسير العقلاني



دراسة ميدانية

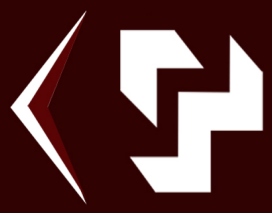
للديمقراطية An Economic Theory of Democracy	ما يقدمه المرشحون من مشاريع وبرامج	
---	---------------------------------------	--

وإذا كان من المستبعد في هذه الدراسة اعتماد نموذج التفسير الجغرافي، فإن النماذج الأخرى ستم الاستعانة بها بدرجات متفاوتة، في مقدمتها نموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي، بالنظر إلى ما يميز الطبقة الوسطى من خصائص اجتماعية واقتصادية.

4-1 منهجية الدراسة

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع معطيات وبيانات تتعلق بالسلوك الانتخابي للطبقة الوسطى، وتم تحليل هذه المعطيات والبيانات من أجل الاقتراب من السمات الأساسية للسلوك الانتخابي للطبقة الوسطى. وكانت الأداة الأساسية في البحث هي الاستبيان، الذي لا تخفى أهميته بحيث يسمح بالتعرف على آراء المعنيين مباشرة وبدون وسائط، رغم ما قد يحدث أحيانا من إحجام للمستجوبين أو إخفاءهم للحقيقة. ولا شك أن الاستبيان الذي يكون من يد ليد له أهميته بحيث يتيح إمكانية توضيح ما يستشكل على المستجوب، و يتيح للباحث التأكد بالفعل من أن المستجوب هو من ملأ الاستبيان وليس غيره، كما أن تسليم الاستبيان من يد ليد يتيح إمكانية تحفيز المستجوب وتشجيعه لملئه، ومع ذلك فإن التقنيات المستعملة في البحث ينبغي أن تواكب ما تعرفه المجتمعات من تحولات وتطورات، وينبغي أن تراعي المزاج العام للمبحوثين، لذلك ثم اعتماد ما تتيحه شبكة الإنترنت من إمكانات في إعداد الاستبيان وتحليله، وكان "الواتساب" whatsapp هو وسيلة التواصل مع المستجوبين، بحيث ترسل الاستمارة إلى المستجوب وبعد تعبئتها ترسل إلى DRIVE GOOGLE حيث يتم تجميع كل البيانات المحصل عليها عن طريق الاستبيان. وقد تم اختيار التواصل عن طريق "الواتساب" لأنه الأكثر انتشارا، ويحقق أكبر سرعة في التفاعل، ويضمن إلى حد بعيد ملء الاستبيان من الشخص المعني وليس من شخص آخر. وقد صمم الاستبيان بشكل يُشجع على ملئه، بحيث لم يضم أسئلة كثيرة، وكانت كل أسئلته مغلقة، وبالتالي كان يعرف المستجوب من الوهلة الأولى، كما تمت الإشارة إلى ذلك في مقدمة الاستبيان، أن ملأه لا يتطلب إلا بضعة دقائق، وكل هذا ساعد على التفاعل الإيجابي مع الاستبيان من قبل مبحوثين يميلون كغيرهم من أفراد المجتمع المعاصر إلى السرعة، ويستحسنون التعامل مع ما هو إلكتروني على التعامل مع الأوراق، ويفضلون خلوتهم مع هواتفهم وحواسيبهم على الجلوس في جلسات رسمية للسؤال والجواب.

أما بخصوص عينة الدراسة فقد وجه الباحث الاستمارة عبر تقنية "الواتساب" إلى مجموعة تتكون من 25 شخصا، الذين قدر أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى انطلاقا من التعريف المشار إليه آنفا، وكانت تلك المجموعة

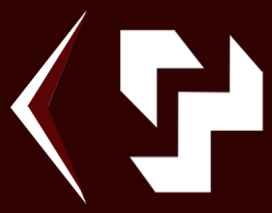


دراسة ميدانية

متنوعة من حيث السن والجنس والعمل وجهة الإقامة، وطلب منهم بعد إرسال الإجابات أن يرسلوا بدورهم أسئلة الاستبيان إلى من يُقدرون أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى. ويطلبون منهم بعد إرسال إجاباتهم أن يرسلوا بدورهم الاستبيان إلى آخرين، وهكذا. وقد كان ذلك بمثابة اختبار للمعيار الذاتي في تحديد الطبقة الوسطى، ومدى صدقية تمثل المبحوثين لمستويات التصنيف الاجتماعي، التي يصنفون فيها أنفسهم من خلال الاستبيان. وبذلك تم حسب هذه الدراسة تطوير المعيار أو التعريف الذاتي للطبقة الوسطى بشكل يبدو أنه غير مسبوق، يمكن أن نصلح عليه التعريف الذاتي العنقودي للطبقة الوسطى، بحيث لا يُعتمد فقط ما يُصرح به المستجوب بخصوص الطبقة التي ينتمي إليها، وإنما أيضا رأي الشخص الذي وجه الاستبيان إلى ذلك المستجوب باعتباره ينتمي إلى الطبقة الوسطى حسب رأيه، إذ لو كان يقدر أنه لا ينتمي إلى الطبقة الوسطى لما وجه إليه الاستبيان. وقد كانت النتيجة كما سيتبين أن أغلب المستجوبين سواء الذين توصلوا بالاستبيان مباشرة من الباحث أو الذين توصلوا به بشكل غير مباشر صنّفوا أنفسهم ضمن أسرة متوسطة أو أسرة متوسطة نسبيا (انظر المبيان رقم 1)، مما يؤكد تمثل أفراد الطبقة الوسطى لمجموعة من الخصائص التي تجمعهم، ويؤكد على المستوى الإجرائي مناسبة العينة المبحوثة لتحليل السلوك الانتخابي، رغم ما يمكن أن يلاحظ عليها من عدم انضباط لأشكال وخصائص العينات التقليدية المعتمدة في البحث الاجتماعي.

5.1- صعوبات الدراسة وحدودها

لقد كانت الصعوبة الأساسية في هذه الدراسة هي تحديد مفهوم الطبقة الوسطى بالمغرب، ليس فقط بالنظر إلى الإشكالات النظرية التي تمت الإشارة إليها آنفا، ولكن لغياب تحديد رسمي للطبقة الوسطى بالمغرب، وغياب إحصاءات ومؤشرات محينة ترتبط بها، إذ تبقى أهم وثيقة في هذا المجال هي البحث الوطني حول مستويات المعيشة ومداخل الأسرة الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط، علما أن هذا البحث أنجز سنة 2007، وعلما أيضا أنه لم يُنشر كاملا، وإنما نُشرت فقط بعض خلاصاته التي قدمت بعض الأرقام بشكل عام دون توضيح المناهج والطرق المتبعة. ورغم المحاولات العديدة لم يتمكن الباحث من الحصول على التقرير كاملا، ولكن حصل فقط على ملخص له غير منشور، كانت قد أعدته المندوبية السامية للتخطيط لتقديمه في بعض المناسبات، وهو ما تم اعتماد بعض إحصاءاته في هذه الدراسة. الصعوبة الأساسية الثانية هي غياب أي تفصيل يتعلق بتصويت الطبقة الوسطى في نتائج الانتخابات التي تُعلن عنها وزارة الداخلية، إذ لا نجد إلا تصنيفات ترتبط بالجهات والدوائر والجنس والسن. يُضاف إلى ذلك صعوبة مالية حالت دون الاستعانة بمواقع إلكترونية أكثر تطورا وتخصصا لإعداد الاستبيان وإرساله وتم الاكتفاء فقط بالخدمة المجانية التي يقدمها drive google، علما أن هذه الخدمة قد تعثرها تقنيا بعض الاختلالات مما يتطلب انتباها ويقظة كبيرة من الباحث.



دراسة ميدانية

لم تمنع تلك الصعوبات من ركوب مغامرة البحث، لكن لا يمكن الادعاء أن العينة المعتمدة تعكس تمثيلا حقيقيا للطبقة الوسطى بالمغرب، فرغم أن خصائصها المرتبطة بالجنس والسن والجهة والوظيفة والأجر متنوعة وتشمل مختلف فئات أفراد الطبقة الوسطى، فإن عدد الاستبيان (452) وطريقة اختيار العينة لا يسمحان بالقول أنها كانت ممثلة بشكل حقيقي ومطلق للطبقة الوسطى، كما أن نسب تنوع العينة لا تعكس أوزان التنوع الفعلي للطبقة الوسطى، ليس فقط بالنظر إلى العدد المحدود للعينة، ولكن أيضا بالنظر إلى طابعها العشوائي. لكن كل ذلك لا يقلل من الأهمية الاستكشافية للدراسة، خاصة بالنظر إلى غياب دراسات ميدانية عن السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب. إذ تُشكل هذه الدراسة أرضية مهمة يمكن توسيعها وتطويرها متى ما توفرت الظروف والإمكانات المساعدة. ومن حدود هذه الدراسة أيضا أنها لا تشمل كل ما يرتبط بالسلوك الانتخابي ولكنها تركز بالأساس على التصويت والتسجيل في اللوائح الانتخابية، ولا تغطي كل المسار الانتخابي، وإنما تقتصر على الانتخابات التي عرفها المغرب منذ سنة 2011 إلى حدود الساعة، خاصة الانتخابات التشريعية لـ7 أكتوبر 2016.

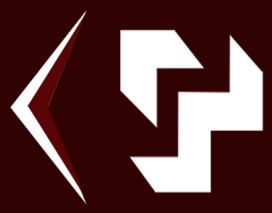
2- نتائج الدراسة: عرض وتحليل

انطلاقا من الأهداف المرسومة للدراسة وإشكالياتها وفرضياتها، وانطلاقا أيضا من أسئلة الاستبيان التي كانت عاكسة لتلك المحددات المنهجية، ارتبطت نتائج الدراسة بخمس قضايا أساسية، وهي: مدى تعريف الطبقة الوسطى لذاتها، ومدى تقديرها للعملية الانتخابية نظريا، ومشاركتها فيها ممارسة، ومدى تصويت الطبقة الوسطى على حزب العدالة والتنمية، ومدى الاستقرار التصويتي لدى الطبقة الوسطى.

1.2- تعريف الطبقة الوسطى لذاتها

إن الحديث عن ذات الطبقة الوسطى هنا لا علاقة له بتلك الفكرة الماركسية التي تُميز بين الطبقة "بحد ذاتها" والطبقة "لأجل ذاتها"، أي بين طبقة وُجدت بصفتها حقيقة تاريخية من جهة، وطبقة اكتسبت وعيا لهويتها وقدرة عن العمل من جهة أخرى²⁶. فلا متسع لنا في هذه الدراسة ذات المنحى العملي لاستحضار تلك النقاشات النظرية بين من يرى الطبقة بوصفها مصدرا لبنية ومن يراها بالإضافة إلى ذلك مصدرا لهوية ووعي. وإنما القصد بتعريف الذات هنا هو هل يقدر مجموع المبحوثين أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى أم لا؟ وهذا أمر في غاية الأهمية، لأنه إذا رأى أغلب المستجوبين، أو على الأقل جزء كبير منهم، أنهم لا ينتمون إلى الطبقة الوسطى، فهذا يعني أن المستجوبين الذين طُلب منهم في نفس الوقت توجيه الاستبيان إلى من يعتقدون أنه ينتمي إلى الطبقة الوسطى أخطؤوا الاتجاه، وبالتالي ليس هناك تقدير موحد في المجتمع لخصائص الطبقة الوسطى، والأكثر من ذلك ستصبح العينة المستهدفة غير صالحة لبحث السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى. من أجل التحقق من

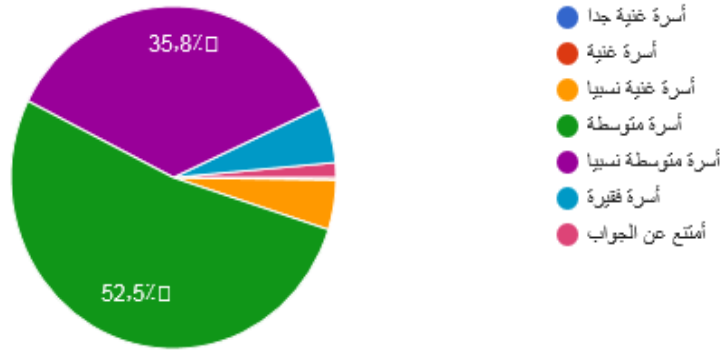
²⁶ - روزماري، 59.



دراسة ميدانية

تعريف الطبقة الوسطى لذاتها، تضمن الاستبيان السؤال الآتي: في أي مستوى تصنفون أسرتم بالمقارنة مع ما هو سائد في محيطكم الاجتماعي؟ وتم تحديد 7 اختيارات للجواب (أسرة غنية جدا، أسرة غنية، أسرة غنية نسبيا، أسرة متوسطة، أسرة متوسطة نسبيا، أسرة فقيرة، امتنع عن الجواب). ويوضح المبيان رقم 1 النتائج المحصل عليها.

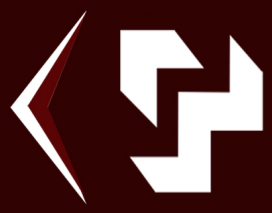
المبيان رقم 1: مستوى التصنيف الذاتي



يتضح من المبيان أعلاه أن 52.8 في المئة من المستجوبين صنفوا أنفسهم ضمن الأسر المتوسطة، و35.8 في المئة منهم صنفوا أنفسهم ضمن الأسر المتوسطة نسبيا، مما يعني أن ما مجموعه 88.3 في المئة من المستجوبين صنفوا أنفسهم ضمن الطبقة الوسطى بالمعنى الواسع. وإذا حذفنا نسبة 1.4 من المستجوبين التي امتنعت عن الجواب لا تبقى إلا نسبة 10.1 من المستجوبين الذين لم يصنفوا أنفسهم ضمن الأسر المتوسطة؛ 5.4 في المئة منهم صنفوا أنفسهم ضمن أسر فقيرة، و4.7 صنفوا أنفسهم ضمن أسر غنية نسبيا. هذه النسب تؤكد إلى أن هناك تقارب كبير بين أفراد المجتمع في تحديد خصائص الطبقة الوسطى، وأن أفراد هذه الطبقة يعرفون من يشاركونهم الانتماء إلى نفس الطبقة ومن لا يشاركونهم ذلك، مع التأكيد دائما على أن الوعي بالانتماء إلى أسرة متوسطة لا يعني دائما الوعي الطبقي، الذي هو وعي بهوية الطبقة وبالانتماء الجماعي لها وبأدوارها باعتبارها فاعل في التغيير. ولو لم يكن ذلك التقارب في تقدير من هي الطبقة الوسطى لأرسل الاستبيان إلى أشخاص ينتمون إلى الأسر الفقيرة أو الغنية أكثر منه إلى أشخاص ينتمون إلى الأسر المتوسطة، وفي هذه الحالة لم تكن العينة المستهدفة صالحة لبحث السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى.

وفي علاقة تصنيف الأسرة بالأجر يُلاحظ أن أكثر معدل للأجر لمن صنفوا أنفسهم ضمن أسرة متوسطة هو ما يتراوح بين 10000 و16000 درهم²⁷، يليه معدل الأجر ما بين 8000 و10000 درهم، ثم المعدل بين 4500 و8000 درهم. أما من صنفوا أنفسهم ضمن الأسر المتوسطة نسبيا، فأكثر معدل للأجر في صفوفهم كان ما بين

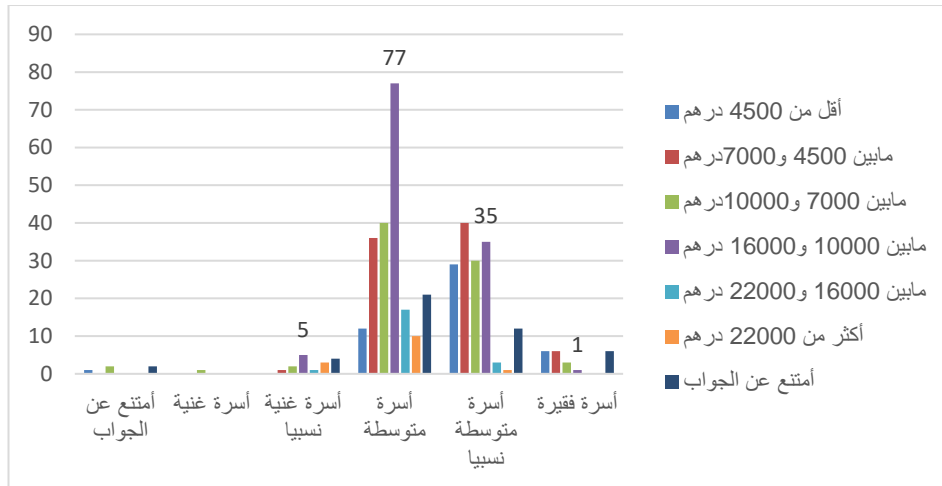
²⁷ - عادة يساوي الدولار الواحد حوالي 10 دراهم.



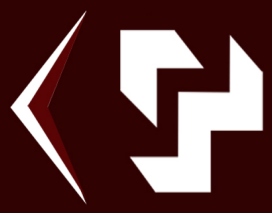
دراسة ميدانية

4500 و8000 درهم. ومع ذلك يلاحظ بعض التناقضات فيما يتعلق بعلاقة التصنيف الأسري بالأجر (المبيان رقم: 2). من هذه التناقضات مثلا أن أكثر ثاني معدل للأجر لدى الأسر المتوسطة نسبيا كان ما بين 10000 و16000، ومنها أيضا أن هناك من يتقاضى أكثر من 22 ألف درهم وصنف نفسه ضمن الأسر المتوسطة (10 مستجوبين)، كما يلاحظ أن هناك من يتقاضى أقل من 4500 درهم وصنف نفسه ضمن أسرة متوسطة نسبيا (29 مستجوبا) أو أسرة متوسطة (12 مستجوبا)، في حين أن هناك من يتقاضى ما بين 4500 و8000 درهم وصنف نفسه ضمن أسرة فقيرة (6 مستجوبين)، هذه الملاحظات رغم ضعف قيمتها الكمية تؤكد أن مؤشر الأجر لا يكفي في تحديد الطبقة الوسطى، لأن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تؤثر في الأجر وتجعل قيمته تختلف من أسرة إلى أخرى،

المبيان رقم 2: علاقة التصنيف الذاتي للأسر بمعدل الأجر



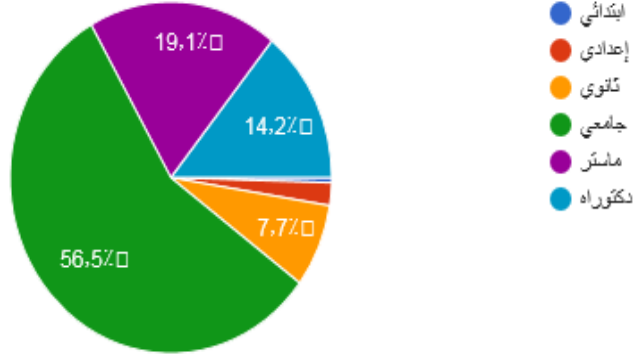
انطلاقا من المبيان أعلاه يتبين أن معدل الأجر لدى الطبقة الوسطى بمعناها الواسع (أسر متوسطة + أسر متوسطة نسبيا) يتراوح في الغالب بين 4500 درهم و16000، لكن لوحظ أيضا أن الأجر لا يكفي وحده في التصنيف الاجتماعي، لذلك هناك مجموعة من المؤشرات الاجتماعية الأخرى التي تمثلها المستجوبون في تحديد الطبقة الوسطى قد يكون منها مثلا نوع السكن ونوع العمل، بحيث يكون أغلب أفراد الطبقة الوسطى من اصحاب الياقات البيضاء. وهذا ما أكدته البنية السوسيو مهنية للعينة المبحوثة إذ شكل موظفو السلم 11 ما يزيد عن 15 في المئة، وموظفو السلم 10 ما يزيد عن 5 في المئة، ومستخدمو الإدارات في القطاع الخاص ما يزيد عن 21 في المئة، بالإضافة إلى وظائف أخرى كالأطباء (2.8 في المئة)، والمحامين (3.5 في المئة)، والأساتذة الجامعيين (2.6 في المئة)، وأساتذة الثانوي (8.7 في المئة)، وأساتذة الإعدادي (4 في المئة)، والصحفيين (3.1 في المئة)، ومدراء شركات (4 في



دراسة ميدانية

المئة). ويبقى من أهم تلك المؤشرات المستوى الدراسي ف 56.5 في المئة من المستجوبين لهم تعليم جامعي، و19.1 في المئة حاصلين على الماجستير، و14.2 في المئة حاصلين على الدكتوراه (المبيان رقم 3).

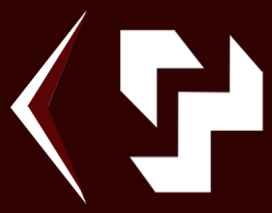
المبيان رقم 3: المستوى الدراسي للعيينة المستجوبة



2.2- الطبقة الوسطى وتقدير العملية الانتخابية

بعد أن تأكد من خلال المعطيات السابقة أن الطبقة الوسطى تعرف ذاتها إلى حد كبير، بمعنى أن أفرادها يعرفون بعضهم من خلال سمات وخصائص معينة، وتأكد أن العينة التي وُجه إليها الاستبيان تصلح، خاصة على المستوى النوعي، لتشكل أساسا لدراسة السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى، نبحت الآن مدى تقدير الطبقة الوسطى للعملية الانتخابية. وليس القصد من ذلك بحث إقبال الطبقة الوسطى على التصويت، فهذا سيكون موضوع الفقرة الموالية، وإنما القصد بحث مدى إيمان الطبقة الوسطى بالعملية الانتخابية باعتبارها أحد الآليات الأساسية للمشاركة السياسية، إن لم نقل أهمها، خاصة في البلدان التي تعرف فعلا انتخابات تنافسية حرة ونزيهة. هل الطبقة الوسطى في المغرب، وعلى المستوى النظري المحض، تقدر الانتخابات تقديرا إيجابيا أم سلبيا؟ بتعبير آخر هل تؤمن بالانتخابات وترغب في المشاركة فيها؟ أم انها ترفضها مبدئيا ولا تعتبرها ضرورية وذات أهمية؟

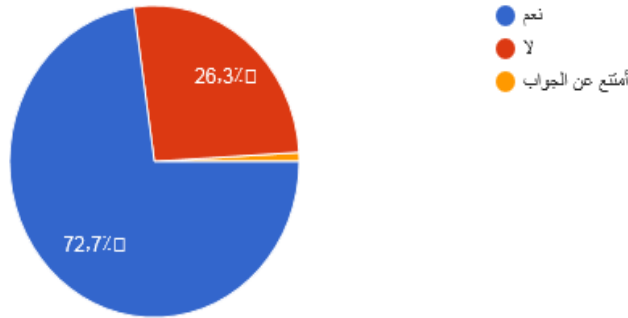
لقد تم اختيار التسجيل في اللوائح الانتخابية كمؤشر أساسي لمحاولة بحث تقدير الطبقة الوسطى للعملية الانتخابية. فمن المعلوم أن المغرب يتبنى طريقة التسجيل الإرادي في اللوائح الانتخابية، بحيث يوجد هناك سجل للناخبين يحين باستمرار ولا يمكن لغير المسجلين في هذا السجل المشاركة في الانتخابات، سواء تعلق الأمر بالتصويت أو الترشيح. ويكون التسجيل أساسا بطلب من المعني بعد أن يبلغ سن 18 سنة، ولا يكون ذلك إجباريا، ولكن تكون حملات توعية وتحسيس للدعوة إلى التسجيل، والمواطن يبقى له الاختيار إما الاستجابة إلى تلك الحملات وطلب تسجيله في اللوائح الانتخابية حتى لا يُحرم من حقه في الترشيح أو التصويت متى أراد ذلك، أو عدم



دراسة ميدانية

الاستجابة وعدم التسجيل²⁸. بهذه الاعتبارات يمكن القول أن نسبة الإقبال على التسجيل في اللوائح الانتخابية، بغض النظر عن المشاركة الفعلية في الانتخابات أو عدم المشاركة فيها، تعكس مدى تقدير العملية الانتخابية والإيمان بها باعتبارها آلية أساسية للمشاركة السياسية. وبالعودة إلى النتائج المحصل عليها في هذا الصدد نجد أن 72.7 في المئة مسجلين في اللوائح الانتخابية مقابل 26.3 في المئة غير مسجلين و 1 في المئة ممتنعين عن الجواب (المبيان رقم: 4).

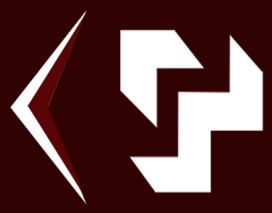
مبيان رقم 4: نسبة التسجيل في اللوائح الانتخابية



هذا يعني أن نسبة 72.7 في المئة من المستجوبين يؤمنون بأهمية الانتخابات وسجلوا أنفسهم في اللوائح الانتخابية معبرين بذلك عن رغبتهم في المشاركة الانتخابية، ولكن مع ذلك تبقى نسبة 26.3 في المئة من غير المسجلين نسبة مرتفعة، ومن المجازفة تفسيرها فقط بالرفض المبدئي للعملية الانتخابية، وعدم الإيمان بها باعتبارها آلية أساسية للمشاركة السياسية، خاصة إذا علمنا أن بعض الهيئات السياسية في المغرب تشكك في اللوائح الانتخابية وتدعو إلى مراجعتها جذريا ولا تشجع على التسجيل فيها، فهذا الاعتبار يكون عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية لدى بعض المواطنين موقفا سياسيا، وليس موقفا مبدئيا يعكس نظرة سلبية للانتخابات في حد ذاتها، بالإضافة إلى أن الاختلالات التي تعرفها الانتخابات على المستوى العملي والتمثلات السلبية بشأنها قد تدفع بعض من بلغوا سن التصويت حديثا إلى عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية.

وإلى جانب مؤشر التسجيل في اللوائح الانتخابية هناك مؤشر ثانوي آخر يتعلق بمن صوتوا في الانتخابات التشريعية بتاريخ 7 أكتوبر 2016، فبالعودة إلى النسب المحصل عليها يلاحظ أن 27.7 في المئة ممن صوتوا امتنعوا عن الجواب بخصوص الحزب السياسي الذي منحوه صوتهم (المبيان رقم: 5)، وفي محاولة لتفسير تلك النسبة من الممتنعين يظهر أنها تضم فئتين؛ أشخاصا صوتوا على حزب سياسي معين ولم يعلنوا عن ذلك تشبثا بمبدأ سرية التصويت لاعتبارات معينة، وأشخاصا ذهبوا للتصويت وأدلو بأوراق بيضاء ولم يصوتوا على أي حزب سياسي،

²⁸ - أحيانا يكون التسجيل في اللوائح بضغوط من أعوان السلطة لكن غالبا ما يكون المستهدف بذلك سكان المناطق القروية والفئات غير المتعلمة.



دراسة ميدانية

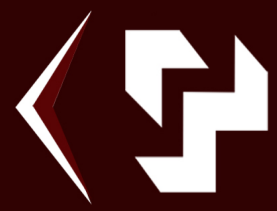
مؤكدین إيمانهم بالانتخابات بدليل تسجيلهم في اللوائح الانتخابية وذهابهم إلى مكاتب التصويت، لكنهم لم يجدوا ما يدفعهم إلى اختيار لائحة ترشيح دون أخرى، فقرروا التصويت ببطاقة ملغاة، ولعل هذه الفئة الثانية هي الغالبة بدليل ظاهرة ارتفاع عدد الأوراق الملغاة في الانتخابات المغربية. ومن المستبعد في صفوف الطبقة الوسطى ذات المستوى المهم من التعليم أن تكون أوراقها الملغاة بسبب أخطاء تقنية. وسواء تعلق الأمر بالتثبت بمبدأ سرية التصويت، الذي هو من المبادئ الأساسية في الانتخابات التنافسية، أو بالإدلاء بأوراق بيضاء، فإن ذلك يُضاف إلى النسبة المرتفعة نسبيا لعدد المسجلين في اللوائح الانتخابية ليؤشر كل ذلك على وعي انتخابي ويؤكد التقدير الإيجابي من أفراد الطبقة الوسطى للعملية الانتخابية من الناحية النظرية، فماذا عن الموقف العملي من المشاركة في الانتخابات؟

3.2- الطبقة الوسطى والتصويت في الانتخابات التشريعية

بتاريخ 7 أكتوبر 2016 تم تنظيم ثاني انتخابات تشريعية على أساس دستور 2011 الذي تم إقراره بالمغرب على إثر ما حدث من احتجاجات في سياق ما سمي بالربيع العربي آنذاك. وكان التنافس في هذه الانتخابات على 395 مقعدا بمجلس النواب؛ 305 منها على صعيد الدوائر المحلية، والباقي برسم دائرة انتخابية على صعيد مجموع التراب الوطني، ويجري الانتخاب في المغرب بالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي، وبلغ عدد المسجلين في اللوائح بمناسبة هذه الانتخابات 15702592 مسجلا؛ 55 في المئة منهم ذكورا و45 في المئة إناثا، وبلغت نسبة المشاركة 43 في المئة، وهي نسبة تُحتسب من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، وليس من مجموع الناخبين الذين يبقى جزء منهم غير مسجل، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، وتنافست في هذه الانتخابات 27 هيئة سياسية؛ منها تحالف سياسي ضم 3 أحزاب سياسية²⁹، والباقي أحزاب سياسية، وبلغ عدد لوائح الترشيح المقدمة في هذه الانتخابات ما مجموعه 1410 لائحة ترشيح، ضمت 6992 مترشحا ومترشحة، 4742 منها على صعيد الدوائر المحلية، و2250 على صعيد الدائرة الوطنية. ولم تقدم وزارة الداخلية بخصوص هذه الانتخابات، كما سابقاتها، أية إحصاءات نوعية تهم التصنيف الاجتماعي للمشاركين فيها، واكتفت بإحصاءات عامة، لا تستحضر في أحسن الأحوال إلا التصنيف على أساس السن أو الجنس أو المجال الجغرافي.

وبالعودة إلى العينة المبحوثة يتضح أن الطبقة الوسطى كانت مشاركتها ضعيفة في انتخابات 7 أكتوبر 2016، بحيث لم تتجاوز نسبة المصوتين 37.4 في المئة، مقابل 61.9 لم يدلوا بأصواتهم، كما يوضح ذلك المبيان

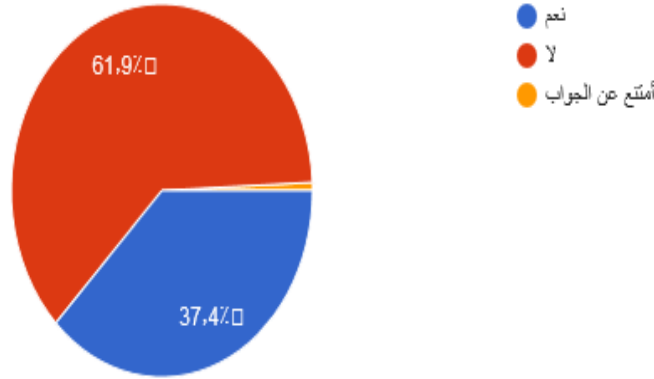
²⁹ - فدرالية اليسار الديمقراطي التي ضمت ثلاثة أحزاب يسارية.



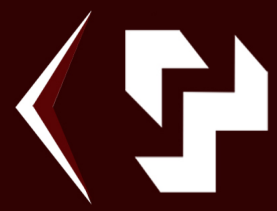
دراسة ميدانية

رقم: 5.

المبيان رقم 5: نسبة تصويت العينة المبحوثة في انتخابات 7 أكتوبر 2016



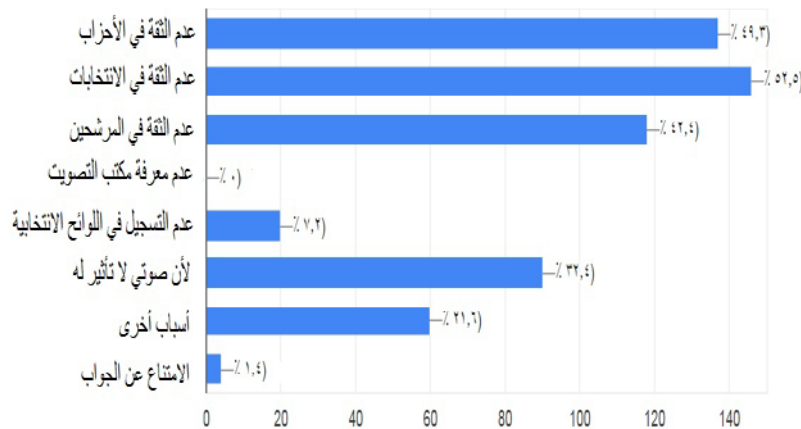
إذن وعلى عكس نسبة التسجيل في اللوائح الانتخابية التي كانت مرتفعة نسبيا، كانت نسبة التصويت ضعيفة، وقد أعزى المستجوبون ذلك إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها عدم الثقة في الانتخابات بالكيفية التي تجري عليها وعدم الثقة في الأحزاب السياسية (المبيان رقم: 6). ومن المعلوم أن المغرب عرف ابتداء من 2011 وعلى إثر احتجاجات حركة 20 فبراير مجموعة من التغييرات في الإطار الدستوري والقانوني فيما يخص الانتخابات والأحزاب السياسية، فدستور 2011 ألزم الملك بتعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب (الفصل 47)، كما نص على أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة تُعتبر أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي (الفصل 11)، وأقر لكل مواطنة ومواطن بالحق في التصويت والترشح للانتخابات، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. ونص على تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية، كما أناط بالسلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية، واعترف للأجانب المقيمين بالمغرب بإمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو تكريسا للمعاملة بالمثل (الفصل 30). هذا بالإضافة إلى تنويع صلاحيات البرلمان وتوسيع مجال القانون، وضمان مجموعة من الحقوق للمعارضة البرلمانية (الفصل 10). وبخصوص الأحزاب السياسية نص الدستور على أن من وظيفتها تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وأنها تساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، وأنها تُؤسس وتُمارس أنشطتها بحرية (الفصل 7)، كما نص الدستور على تجريد كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، أو عن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها، من صفته البرلمانية (الفصل 61)، وكان ذلك أمرا مهما بالنظر إلى ظاهرة "الترحال



دراسة ميدانية

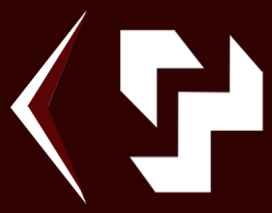
السياسي" التي كانت تترك المشهد الحزبي، خاصة عند اقتراب الانتخابات، وتم تأكيد هذه المقترضات وتفصيلها بواسطة قوانين تنظيمية³⁰، لكن يبدو، وبعد مرور ما يزيد عن 5 سنوات أن تلك التعديلات لم تغيّر من واقع الاختلالات السياسية ولم تجد في جلب الطبقة الوسطى للمشاركة بكثافة في انتخابات 7 أكتوبر 2016، وقد يكون من الأسباب الرئيسة لذلك أن أفراد هذه الطبقة، أو على الأقل جزء مهم منهم، يرى أن القواعد الدستورية والقانونية في المغرب لا تُشكل إلا قواعد السطح التي يكون تأثيرها محدودا ما لم تتغير قواعد العمق المتمثلة في الأعراف والتقاليد المخزنية، بالإضافة إلى ما يعرفه المشهد السياسي من مظاهر الانحسار والتشردم وإثارة المصالح الخاصة. وقد يكون من الأسباب أيضا بعض الإجراءات التي أقدمت عليها حكومة السيد بنكيران، التي تشكلت بعد انتخابات 25 نونبر 2011، والتي كان لها تأثير سلبي على الطبقة الوسطى، من قبيل تلك المتعلقة بتحرير أسعار المحروقات وصندوق المقاصة والتقاعد.

المبيان رقم 6: أسباب عدم التصويت



وإذا كانت أول الأسباب في عدم التصويت هي عدم الثقة في الانتخابات والأحزاب السياسية، فإن آخر هذه الأسباب هو عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية، حيث لم يعزو إلا 7,2 في المئة من المستجوبين أن عدم تصويتهم يعود إلى عدم تسجيلهم في اللوائح الانتخابية. وهذا يؤكد ما سبقت الإشارة إليه بكون أفراد الطبقة الوسطى يؤمنون بالانتخابات باعتبارها من أهم آليات المشاركة السياسية على المستوى النظري والمبدئي، لكنهم على المستوى العملي لا يثقون فيها لما تعرفه من اختلالات، وربما لما يحيط بها من حدود دستورية وقانونية يجعل منها آلية هامشية في تحديد من يحكم، إذ يبدو أن دستور 2011 رغم بعض تغييراته المتعلقة بالانتخابات حافظ على

³⁰ - القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ: 17 أكتوبر 2011، والقانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ: 22 نونبر 2011. والقانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ: 24 أكتوبر 2011.



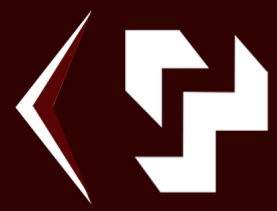
دراسة ميدانية

نفس الخصائص الجوهرية في النظام السياسي في مقدمتها امتلاك المؤسسة الملكية للحكم الفعلي وسموها وهيمنتها على كل المؤسسات الدستورية. ويلاحظ أيضا أن السبب المتعلق بعدم تأثير التصويت احتل المرتبة الرابعة من بين الأسباب المدرجة، مما يؤكد مرة أخرى أن أفراد الطبقة المتوسطة يقدرون قيمة تصويتهم لكن أغلبهم لا يصوت نظرا لما يحيط بالعملية الانتخابية من اختلالات. ومما يلاحظ من خلال المبيان رقم 6 أيضا أن لا أحد من المستجوبين جعل من أسباب عدم التصويت جهله بمكان مكتب الاقتراع، مما يؤكد استبعاد وقوع أفراد الطبقة الوسطى في بعض الأخطاء التقنية المتعلقة بالاقتراع. ويلاحظ أن 21 في المئة من المستجوبين اختاروا أسباب أخرى، من غير تلك الأسباب المحددة، وقد ترتبط تلك الأسباب الأخرى بظروف شخصية كالمرض أو السفر، ولا يُستبعد أن يكون من الأسباب خلافات مع المرشحين بسبب رشاوى أو وعود انتخابية، وإن كان احتمال ذلك يبقى ضعيفا. فما يكون من فساد انتخابي في صفوف الطبقة الوسطى يرتبط أكثر بعملية الترشيح، أما على مستوى التصويت فالأكثر تعرضا لذلك هم أفراد الطبقة الفقيرة، إذ تشكل المحطات الانتخابية فرصة وموردا ماليا لبعضهم، من خلال المشاركة المأجورة في الحملات الانتخابية، وبيع الأصوات يوم الاقتراع.

4.2- الطبقة الوسطى والتصويت لحزب العدالة والتنمية

احتل حزب العدالة والتنمية في اقتراع 7 أكتوبر 2016 المرتبة الأولى، من حيث عدد الأصوات والمقاعد، بمجموع 1618963 صوتا، أي ما يعادل 27.88 من مجموع الأصوات، وبفارق 402.411 صوتا عن حزب الأصالة والمعاصرة، الذي احتل المرتبة الثانية، بنسبة أصوات تعادل 20.95 في المئة. وعلى مستوى المقاعد حصل على 125 مقعدا بمجلس النواب، بزيادة 18 مقعدا بالمقارنة مع النتائج التي حصل عليها في الانتخابات التشريعية السابقة، أي انتخابات 25 نونبر 2011، وبفارق 23 مقعدا، عن الحزب الذي احتل المرتبة الثانية. وقد رأى الحزب في هذه النتائج انتصارا، واعتبرها المتابعون للشأن الانتخابي بالداخل والخارج مهمة، بغض النظر عن نسبة العزوف ومقاطعة الانتخابات التي بلغت، حسب ما أعلنته وزارة الداخلية، 57 في المئة من مجموع المسجلين في اللوائح الانتخابية فقط، وليس من المجموع العام لمن لهم حق التصويت³¹. لقد كانت تلك النتائج مهمة لاعتبارين أساسيين: أولهما أن حزب العدالة والتنمية حصل على هذه النتائج بعد تجربته في قيادة الحكومة منذ سنة 2011، ولم يتأثر سلبا بما شاب تلك التجربة من تعثرات وبما اتخذته الحكومة من قرارات اعتبرتها العديد من الهيئات السياسية والنقابية بالمغرب ليست في صالح الشعب، كما لم يتأثر بعدم وفائه لبعض الوعود التي قطعها على نفسه في برنامجه الانتخابي في انتخابات 2011، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الفساد ومعدل النمو. ثاني اعتبار

³¹ - هناك تقديرات تتراوح بين 6 و10 ملايين من المواطنين الذين لهم حق التصويت وغير مسجلين في اللوائح الانتخابية.



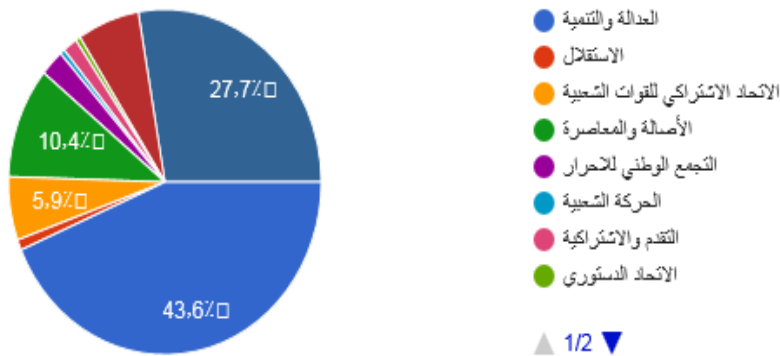
دراسة ميدانية

يتمثل في حجم الضغط والتضييق الذي تعرض له حزب العدالة والتنمية قبل الانتخابات بهدف تحجيم نتائجه³²، إلا أنه رغم ذلك استطاع احتلال المرتبة الأولى، وبفروق مهمة عن الأحزاب السياسية الأخرى. ويبدو أن أسباب ذلك متعددة ومتداخلة.

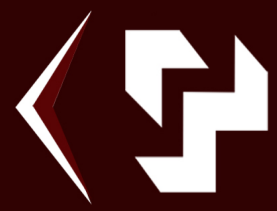
وقد ساد منذ انتخابات 2011 اعتقاد وسط بعض السياسيين ورأي وسط مجموع من الباحثين مفاده أن الطبقة الوسطى بالمغرب تدعم حزب العدالة والتنمية بالمغرب، لأن هذه الطبقة بطبيعتها طموحة من جهة ومحافضة من جهة أخرى، تتطلع للأفضل لكن بهدوء ودون رجاء اجتماعية، وهذا ما تبناه حزب العدالة والتنمية من خلال شعاره "الإصلاح في ظل الاستقرار".

في هذا السياق تضمن الاستبيان سؤالاً عن الحزب الذي تم منحه الصوت في انتخابات 7 أكتوبر 2016، فكانت النتائج أن أعلى نسبة من الأصوات، والتي هي 43.6 في المئة، مُنحت لحزب العدالة والتنمية، مقابل 10.4 في المئة لحزب الأصالة والمعاصرة (المبيان رقم: 7). و بالمقارنة مع النسب العامة للأصوات التي حصل عليها الحزبين يلاحظ في حالة حزب العدالة والتنمية تزايد النسبة المحصل عليها بخصوص العينة (43.6) عن النسبة العامة (27.88) بما يزيد عن 15 نقطة، في حين يلاحظ في حالة حزب الأصالة والمعاصرة التناقص بما يزيد عن 10 نقط، إذ كانت النسبة العامة 20.95 في المئة، بينما لم تتجاوز النسبة بخصوص العينة 10.55 في المئة، ويمكن تفسير هذه الملاحظة بالطابع الحضري للعينة المبحوثة، فقد أكدت بعض الدراسات أن حزب العدالة والتنمية يتم التصويت عليه أكثر في المدن، بينما يتم التصويت أكثر على حزب الأصالة والمعاصرة في العالم القروي، ولا يمكن استبعاد تفسيرات أخرى تتعلق بنزاهة الانتخابات وحياد السلطة في العلاقة بالحزبين.

المبيان رقم 7: نسبة التصويت على الأحزاب السياسية



³² - من أشكال الضغط التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية إبان انتخابات 2016 منع بعض المرشحين من الترشح باسمه ومنع بعض مهرجاناته الخطابية...

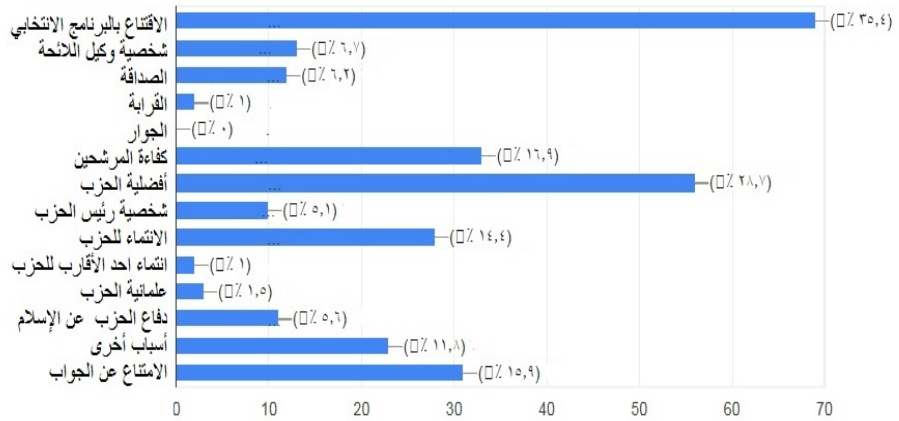


دراسة ميدانية

وباستثناء الحزبين الأول والثاني يلاحظ تشتت الأصوات على باقي الأحزاب السياسية، ويمكن تفسير ذلك بنمط الاقتراع اللاتحي بالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية، المتبع منذ سنة 2002، والذي من خصائصه الأساسية توسيع دائرة الحاصلين على المقاعد و عدم فرز أغليات حاسمة، مما يُصعب مسألة التحالفات لتشكيل الحكومة.

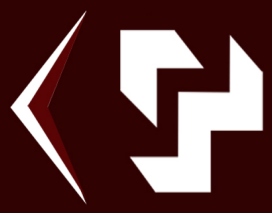
وعبر المستجوبون على أن الدافع الأول في تصويتهم على حزب ما هو الاقتناع بالبرنامج الانتخابي، والدافع الثاني اعتبار الحزب المصوت عليه أفضل حزب من بين الأحزاب الموجودة، والدافع الثالث هو الكفاءة التي يتوفر عليها المرشحون (المبيان رقم 8).

المبيان رقم 8: دوافع التصويت

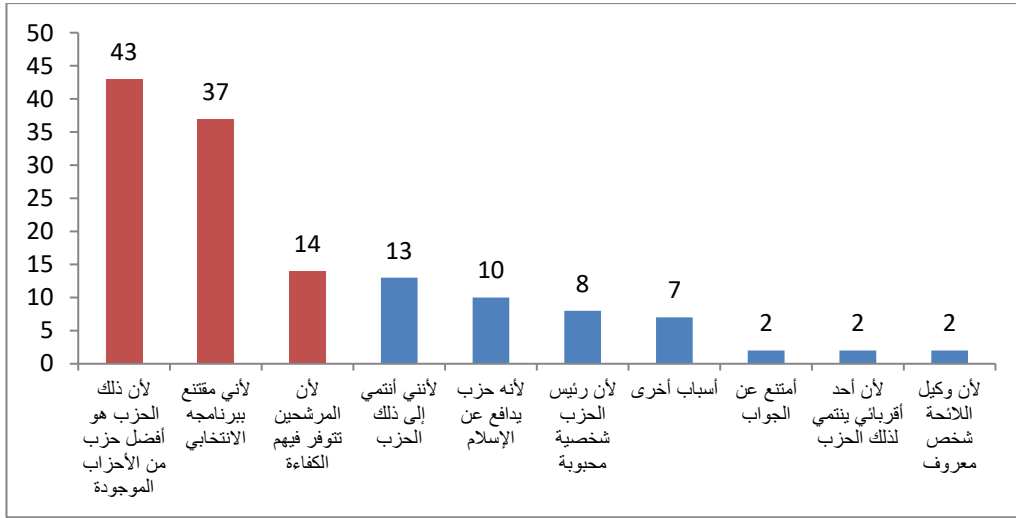


وبقدر تأكيد أفراد الطبقة الوسطى التصويت بدوافع موضوعية ترتبط بالحزب السياسي والبرنامج الانتخابي وكفاءة المرشحين، بقدر ما احتلت الدوافع الشخصية المتعلقة بالقرابة والجوار والصداقة نسب ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك بمنسوب الوعي الانتخابي الذي يكون لدى هذه الطبقة. ويلاحظ أيضا ضعف الاختيار على أساس الدين أو العلمانية، مما يؤكد أن هذه الطبقة تكون أقرب إلى الناخب العقلاني، مع العلم أن الدافع المرتبط بأفضلية الحزب السياسي قد يستبطن اختيارات دينية أو مذهبية معينة، وربما المعنى الأول بذلك هو حزب العدالة والتنمية، إذ كان الدافع الأول لمن صوت عليه، هو كونه أفضل حزب من الأحزاب السياسية الموجودة (المبيان رقم: 9). وهناك أوجه متعددة لهذه الأفضلية، منها التنظيم والديمقراطية الداخلية والمصادقية، وقد يكون منها، وربما من أهمها لدى بعض الناخبين، التوجه الإيديولوجي والمذهبي.

المبيان رقم 9: دوافع التصويت على حزب العدالة والتنمية



دراسة ميدانية

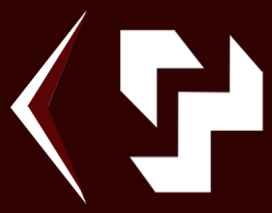


فيلاحظ بخصوص حزب العدالة والتنمية، وعلى عكس ما تبين من خلال التحديد العام لدوافع التصويت، أن دافع أفضلية الحزب مقدم على دافع البرنامج الانتخابي، فهناك كتلة ناخبة مرتبطة بالحزب تمنحه أصواتها بغض النظر عن البرنامج الانتخابي وعن تقييمها للتجربة الحكومية التي قادها، وهي كتلة قارة وقد تزايدت نسبيا، وهذا ما أكدته انتخابات 7 أكتوبر 2016، إلا أن الحفاظ عليها في الانتخابات المقبلة رهين بحفاظ الحزب على مكانته وأفضليته، وهو الأمر الذي ليس من السهل التسليم به خاصة بعد التطورات التي عرفها الحزب على إثر الانتخابات الأخيرة³³.

5.2- تحولات التصويت لدى الطبقة الوسطى

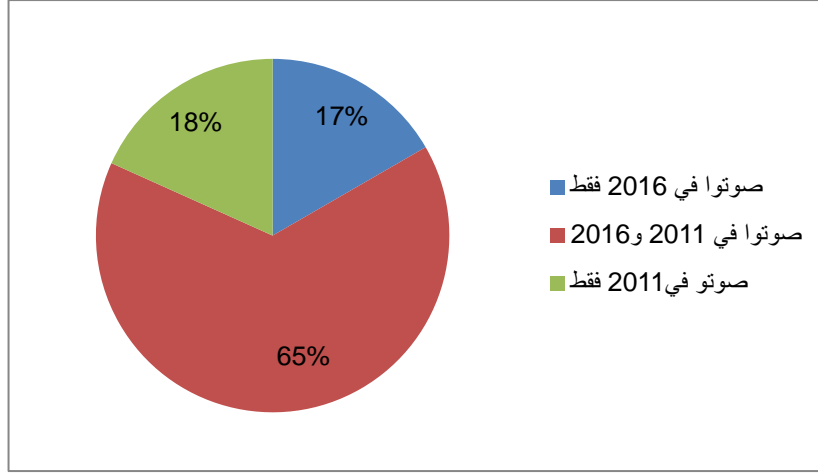
تبين من خلال النتائج المحصل عليها أن 65 في المئة صوتوا في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 و2016، و18 في المئة صوتوا فقط في انتخابات 2011 ولم يصوتوا في الانتخابات الأخيرة، في حين صوت 17 في المئة في انتخابات 2016 ولم يصوتوا في الانتخابات التشريعية السابقة (المبيان رقم: 10)، ويتبين من خلال ذلك استقرار نسبي في صفوف المصوتين من الطبقة الوسطى، وأن من سبق وصوتوا في 2011 ولم يصوتوا في 2016 تم تعويضهم بناخبين جدد لم يسبق لهم أن صوتوا في 2011، وجزء منهم ممن بلغوا سن التصويت حديثا، علما أن الفئة العمرية بين 18 سنة و30 سنة شكلت ضمن العينة المبحوثة 15.2 في المئة.

³³ - بعد إعفاء السيد بنكيران من رئاسة الحكومة وتعويضه بالسيد العثماني الذي قدم الكثير من التنازلات بخصوص تشكيل الحكومة ساد على صفحات المواقع الاجتماعية نقاش حاد ابتعد في كثير من الأحيان عن حدود اللياقة بين بعض قيادات وأعضاء حزب العدالة والتنمية مما خلف استياء كبيرا لدى بعض المنخرطين في الحزب.



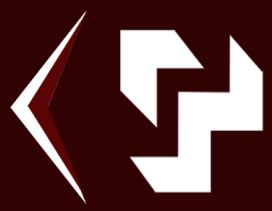
دراسة ميدانية

المبيان رقم 10: نسبة المصوتين بين 2011 و2016



وفي صفوف من صوتوا في تشريعات 2011 و2016 عبر 73 في المئة أنهم صوتوا في الاستحقاقين معا على نفس الحزب السياسي، و27 في المئة منهم غيروا اتجاه تصويتهم، بحيث لم يصوتوا في 2016 على نفس الحزب السياسي الذي صوتوا عليه في 2011 (المبيان رقم: 12)، مما يؤكد أيضا استقرارا نسبيا فيما يتعلق بالحزب السياسي المصوت عليه، ويفسر ذلك بارتباط جزء مهم من أفراد الطبقة الوسطى الذين يشاركون في الانتخابات بأحزاب سياسية معينة و بالاستقرار العام في المشهد الحزبي بين 2011 و2016، إذ يتضح أن إحداث بعض الهيئات السياسية بعد انتخابات 2011 لم يكن له تأثير ملموس على المشهد الحزبي، ففدرالية اليسار الديمقراطي مثلا، التي تأسست في 14 مارس 2014، والتي ضمت كل من حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الموحد، لم تحتل إلا المرتبة التاسعة بمجموع 575 164 صوتا أي ما لا يزيد عن 2.83 في المئة من الأصوات، مما جعل عدد مقاعدها في مجلس النواب لا يتجاوز مقعدين، وبمقارنة النتائج العامة للاستحقاقين معا يُلاحظ أن الأحزاب الثمانية الأولى هي نفسها مع بعض التغيير في الترتيب³⁴، مما يؤكد إلى أبعد الحدود الاستقرار العام في المشهد الحزبي، وقد كان أول مستفيد من ذلك هو حزب العدالة والتنمية الذي بقي إلى حدود 2016 أقوى حزب سياسي ضمن الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، ومن مصادر تلك القوة ضعف باقي الأحزاب السياسية الأخرى. وهذا ما سيتأكد من محاولة رصد بعض تحولات التصويت بين الانتخابات

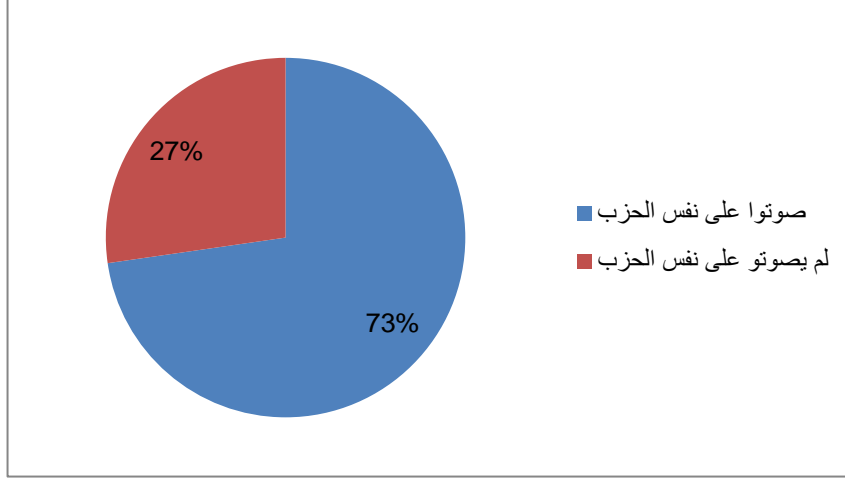
³⁴ - هذه الأحزاب السياسية هي: العدالة والتنمية، الاستقلال، التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحركة الشعبية، الاتحاد الدستوري، التقدم والاشتراكية. مع تغيير في الترتيب، بحيث أصبح الاستقلال في المرتبة الثالثة في 2016 بعد أن كان في المرتبة الثانية في 2011، وأصبح الأصالة والمعاصرة في المرتبة الثانية بعد أن كان في المرتبة الرابعة، وانتقل التجمع من المرتبة الثالثة في 2011 إلى المرتبة الرابعة في 2016، وانتقل الاتحاد الاشتراكي من المرتبة الخامسة إلى المرتبة السادسة، عكس الحركة الشعبية التي انتقلت من المرتبة الخامسة إلى المرتبة السادسة، وبعد ان كان الاتحاد الدستوري في المرتبة السابعة في انتخابات 2011 أصبح في المرتبة الثامنة في انتخابات 2016، عكس التقدم والاشتراكية الذي احتل في هذه الانتخابات الأخيرة المرتبة السابعة. لكن باستثناء صعود الأصالة والمعاصرة، ليس هناك تأثير كبير لتغيير ترتيب الأحزاب السياسية الأخرى.



دراسة ميدانية

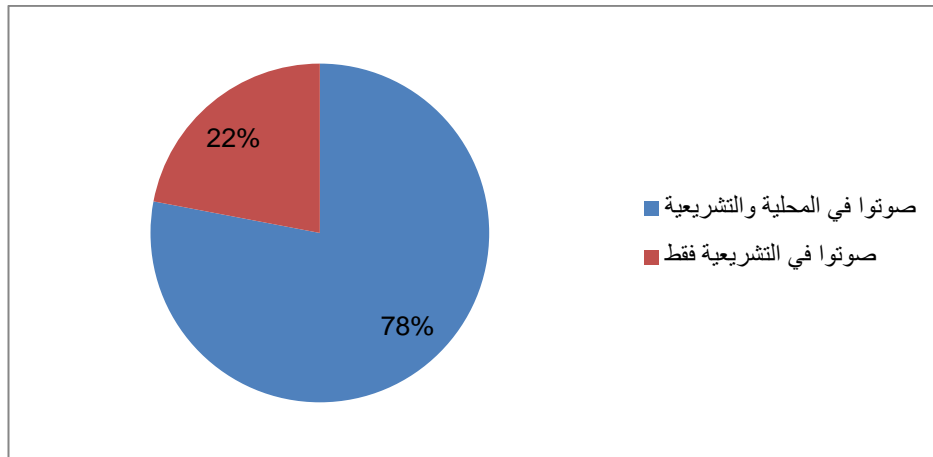
التشريعية والانتخابات الجماعية والجهوية.

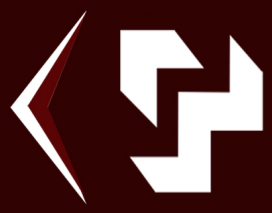
المبيان رقم 12: تحولات اتجاهات التصويت بين انتخابات 2011 و2016



فقد عرف المغرب بتاريخ 4 شتنبر 2015 انتخابات عامة ومباشرة على المستوى المحلي، شملت لأول مرة الجماعات والجهات، هذه الأخيرة التي كانت مجالسها في السابق تكون عبر انتخابات غير مباشرة. وقد بلغ عدد المترشحين في الانتخابات الجماعية 130 ألف و925 مترشحا مثلوا أكثر من 30 هيئة سياسية، فضلا عن مترشحين مستقلين، وذلك من أجل 31 ألف و482 مقعدا، فيما بلغ عدد الترشيحات الخاصة بالانتخابات الجهوية 7588 ترشيحا، توزعت على 895 لائحة، من أجل 678 مقعدا. وبلغ عدد المنتخبين الجدد فيما يخص الانتخابات الجماعية 15 ألف و28 منتخبا، أي ما يعادل تقريبا نصف العدد الإجمالي للمنتخبين، وفيما يخص الانتخابات الجهوية 242 منتخبا جديدا، أي ما يعادل تقريبا ثلث العدد الإجمالي للمنتخبين. وقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن 78 في المئة من المصوتين صوتوا في الانتخابات التشريعية والمحلية (المبيان رقم 13).

المبيان رقم 13: نسبة المصوتين بحسب نوع الانتخابات من مجموع من صوتوا في الانتخابات التشريعية



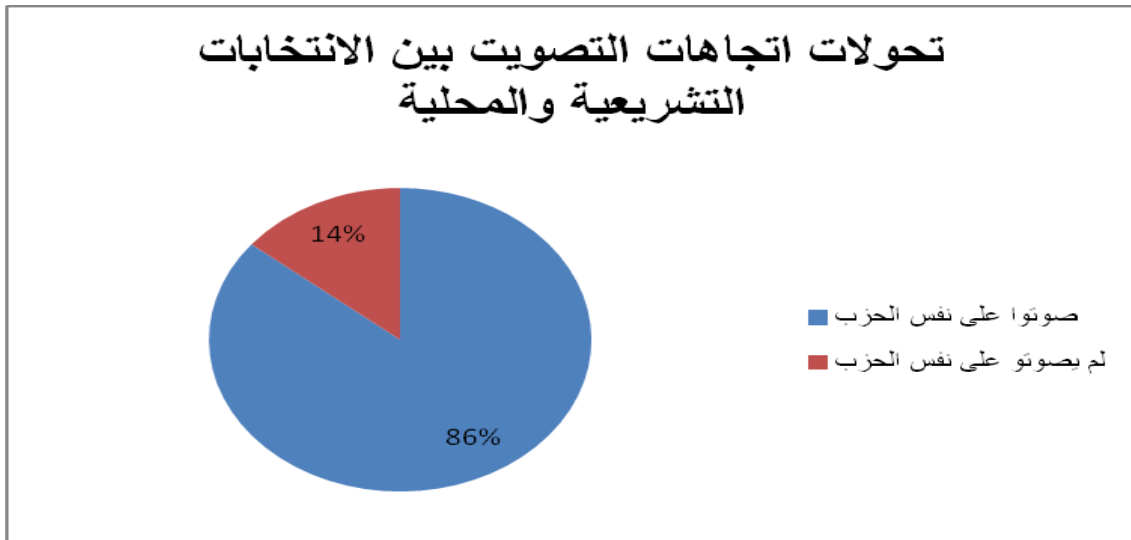


دراسة ميدانية

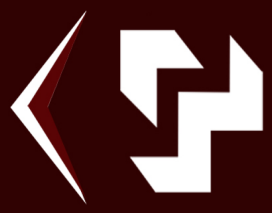
ويتأكد من ذلك أن اختلاف نوع الانتخابات لم يكن له تأثير كبير على نسبة المصوتين، ولعل مما أسهم في ذلك التقارب الزمني بين الانتخابات المحلية (2015) والانتخابات التشريعية (2016). ومع ذلك فنسبة 22 في المئة المتعلقة بالذين صوتوا في الانتخابات التشريعية ولم يصوتوا في الانتخابات المحلية تشد الانتباه، خاصة عند مقارنتها بنسبة من صوتوا في 2016 ولم يصوتوا في 2011 (18 في المئة) من جهة، وبنسبة من صوتوا في الانتخابات المحلية ولم يصوتوا في الانتخابات التشريعية من جهة ثانية (10 في المئة). الأمر الذي يبين الميل النسبي لتصويت الطبقة الوسطى في الانتخابات التشريعية أكثر من الانتخابات المحلية، ومما يفسر ذلك ربما اعتبار الانتخابات التشريعية أكثر تأثيراً على السياسات العامة المؤثرة في الطبقة الوسطى.

ولم يكن الاستقرار النسبي على مستوى التصويت، وإنما أيضاً وبدرجة أعلى على مستوى اتجاه التصويت، إذ عبر 86 في المئة ممن صوتوا أنهم صوتوا على نفس الحزب السياسي في الانتخابات المحلية والتشريعية، مقابل 14 في المئة الذين غيروا اتجاه تصويتهم (المبيان رقم: 14).

المبيان رقم 14



ويتأكد من ذلك أن هناك نسبة استقرار في اتجاه التصويت بين الانتخابات المحلية والتشريعية أكبر مما هي مسجلة بين الانتخابات التشريعية لسنة 2011 و2016، ويبقى من العوامل المفسرة لذلك بالإضافة إلى التقارب الزمني بين انتخابات 2015 وانتخابات 2016 الاستقرار العام في المشهد الحزبي، هذا الأخير الذي لم يتغير بشكل ملموس بين 2011 و2016 فبالأحرى أن يتغير خلال سنة فصلت بين الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية.



3- خلاصات واستنتاجات

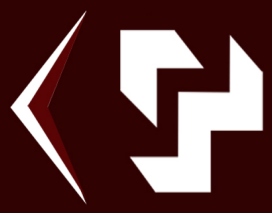
1-3 تبين من خلال الدراسة أن فرد الطبقة الوسطى يعرف إلى أبعد الحدود أنه من الطبقة الوسطى، والأكثر من هذا يعرف من يشاركه الانتماء لهذه الطبقة، وذلك انطلاقاً من خصائص اقتصادية واجتماعية، لا تتحدد في الأجر فقط، وإنما تشمل المكانة الاجتماعية للعمل والمستوى الدراسي، بالإضافة إلى عوامل أخرى لم تكن محل بحث في هذه الدراسة كنوع السكن والنسب. لكن لا يمكن الادعاء بأن هذا الوعي بالانتماء للطبقة الوسطى يعكس وعياً تاماً بوظائفها وأدوارها.

2-3 تأكد أن أفراد الطبقة الوسطى يعتبرون المشاركة في الانتخابات أمراً مهماً، وأن أغلبهم يُسجل نفسه بمحض إرادته في اللوائح الانتخابية حتى لا يُحرم من حقه في التصويت والترشيح. كما تأكد في صفوف بعض المستجوبين الذين صوتوا نوع من الوعي الانتخابي بحيث تشبثوا بمبدأ سرية التصويت، وامتنعوا عن تحديد الحزب السياسي الذي صوتوا له. مع العلم أن مبدأ سرية التصويت يُعتبر أحد المبادئ الأساسية في الانتخابات التنافسية بالإضافة إلى مبدأ شخصية التصويت، الذي يعني عدم تفويض التصويت. وإن كانت الغاية من سرية التصويت ترتبط أساساً بلحظة الاقتراع.

3-3 يتضح أن التغييرات السياسية والدستورية والقانونية التي عرفها المغرب بعد سنة 2010 لم تُفزع أغلب أفراد الطبقة الوسطى بالتوجه إلى صناديق الاقتراع، ليس لأنهم زاهدين في حقوقهم السياسية، التي من أهمها حق التصويت والترشيح، وليس لأنهم مطمئنين إلى ما ينتج عن الانتخابات وإن لم يشاركوا فيها، ولكن لأنهم يرون أن تلك التغييرات لم تنفذ إلى العمق، ولم يكن لها أثر إيجابي على مستواهم المعيشي.

4-3 يعكس الإحجام عن التصويت لدى أغلب أفراد الطبقة المتوسطة أزمة غياب ثقة، فهم لا يثقون في الأحزاب السياسية، ولا يثقون في الانتخابات، ولا يثقون في المرشحين. وأكبر مآزق يمكن أن تعرفه المؤسسات السياسية والدستورية هو غياب الثقة فيها، لأن ذلك يجعلها عاجزة عن أداء أدوارها في التأطير والتمثيل والوساطة، مما يهدد النظام السياسي في العمق، ويجعل المستقبل مفتوحاً على كل الاحتمالات. فغياب الثقة ينقص إلى حد بعيد من وظيفة الطبقة الوسطى في دعم الاستقرار.

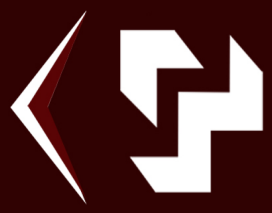
4-4 تأكد أن جزء مهم من أصوات الطبقة الوسطى اتجه في الانتخابات الأخيرة نحو حزب العدالة والتنمية، مع العلم أن هذا الجزء يبقى محدوداً إلى أبعد الحدود بالنظر إلى النسبة الضعيفة للمصوتين من الطبقة الوسطى. ويُشكل الارتباط بالحزب والصورة الذهنية الإيجابية التي يتمثلها العاطفون عنه الدافع الأساس في التصويت عليه، ومما يُكرس ذلك ضعف أغلب الأحزاب السياسية الأخرى، سواء على مستوى شرعيتها أو على



دراسة ميدانية

مستوى تنظيمها أو امتدادها الشعبي. ويبقى التحدي أمام حزب العدالة والتنمية هو مدى حفاظه على تماسكه وصورته الذهنية حتى لا تتفرق من حوله كتلته الناخبة، التي أبدت انضباطا ملحوظا في الانتخابات الأخيرة، سواء المحلية أو التشريعية. وقد برز هذا التحدي بشكل واضح بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016.

4-5 اتضح أن هناك استقرار نسبي لدى أفراد الطبقة الوسطى على مستوى المشاركة الانتخابية واتجاهات التصويت، ويعود ذلك إلى الاستقرار العام الذي يعرفه المشهد الحزبي، لكن يتبين أن هذا الاستقرار ليس أمرا إيجابيا بالنظر إلى حالة الترهل التي تتخبط فيها أغلب الأحزاب السياسية في المغرب، وبالنظر إلى أنه استقرار لا يغري أغلب أفراد الطبقة الوسطى بالمشاركة في الانتخابات. ولعل ما تعرفه دول الجوار على الضفة الأوربية من تجديد ودينامية حزبية (إسبانيا، فرنسا..) يطرح على المغرب تحدي التجديد السياسي، لكن إلى حدود الساعة تبدو استحالة التجديد من داخل الحقل السياسي الرسمي.



لائحة المراجع

- تقرير الطبقة الوسطى في البلدان العربية "قياسها ودورها في التغيير"، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2014.
- روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان زملاوي، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- ملخص نتائج البحث الوطني لسنة 2007 حول مستويات المعيشة ومداخل الأسر، المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية 2007.
- منذر الشاوي، "الاقتراع السياسي"، بغداد: منشورات العدالة، 2001.
- منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000.
- Yannick Lemel, Les classes sociales, Presses universitaire de France, 2004
- Élisabeth Dupoirier, Le vote des classes moyennes, fondation pour l'innovation politique, 2011
- Laure BONNEVAL, Jérôme FOURQUET, Fabienne GOMANT Portrait des classes moyennes, fondation pour l'innovation politique, 2011
- Yves Meny, « Politique comparée, les démocraties : Allemagne, Etats-Unis, France, Grande-Bretagne, Italie », Domat politique Montchrestien, 3^{ème} édition, Paris, 1991
- Duverger, Maurice, Institutions politiques et droit constitutionnel. Paris, Presses Universitaires de France, 1980-1982.